



التوزيع: عام

التاريخ: 16 يونيو/حزيران 2023

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/3

مسائل الموارد والمالية والميزانية

للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج). ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- ← الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022 (WFP/EB.A/2023/6-A/1)
- ← تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجية في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2022)، (WFP/EB.A/2023/6-B/1)
- ← التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (WFP/EB.A/2023/6-C/1)
- ← التقرير السنوي للمفتشة العامة (WFP/EB.A/2023/6-D/1)، ومذكرة المديرية التنفيذية بشأنه (WFP/EB.A/2023/6-D/1/Add.1)
- ← استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2022، (WFP/EB.A/2023/6-E/1)
- ← تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الدعم (WFP/EB.A/2023/6-F/1)، ورد إدارة البرنامج على توصياته (WFP/EB.A/2023/6-F/1/Add.1)
- ← تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الوقود (WFP/EB.A/2023/6-G/1)، ورد إدارة البرنامج على توصياته (WFP/EB.A/2023/6-G/1/Add.1)
- ← تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2023/6-H/1)
- ← تقرير المديرية التنفيذية عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة (و) من اللائحة العامة في عام 2022 (WFP/EB.A/2023/6-I/1)
- ← استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (WFP/EB.A/2023/6-J/1)



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة الرابعة والسبعون بعد المائة

روما، 4-8 ديسمبر/كانون الأول 2023

تقرير الدورة السادسة والتسعين بعد المائة للجنة المالية
روما، 5-7 يونيو/حزيران 2023

الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة، خلال دورتها السادسة والتسعين بعد المائة، في عدد من المسائل المالية ومسائل الميزانية والرقابة المتصلة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، قبل أن تنتظر فيها الدورة السنوية للمجلس التنفيذي للبرنامج في يونيو/حزيران 2023.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بأراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج خلال دورته السنوية في يونيو/حزيران 2023.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: +39 06570 53719

بريد إلكتروني: DavidWilliam.McSherry@fao.org

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها السادسة والتسعين بعد المائة.
- 2- وحضر الدورة إلى جانب الرئيسة، السيدة Imelda Smolčić Nijers (أوروغواي)، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيدة Kristina Gill (أستراليا)
 - السيد مينا رزق (مصر)
 - السيد Kaba Urgessa Dinssa (إثيوبيا)
 - السيد Kuraya Yoshihiro (اليابان)
 - السيد Miguel Jorge García Winder (المكسيك)
 - السيد Farid Moustapha M. Sanda (النيجر)
 - السيدة Any Lam Chong Leon (بنما)
 - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
 - السيد محمد أحمد الغامدي (المملكة العربية السعودية)
 - السيد Petter Nilsson (السويد)
 - السيدة Ratchanok Sangpenchan (تايلند)
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغت الرئيسة اللجنة بأن:
- السيدة Kristina Gill (أستراليا) عُيِّنَتْ لتحل محل السيدة Emma Hatcher كممثلة لأستراليا في هذه الدورة؛
 - السيد Farid Moustapha M. Sanda (النيجر) عُيِّنَ ليحل محل السيدة Tahirou Rahila Rabiou كمثل للنيجر في هذه الدورة؛
 - السيدة Any Lam Chong Leon (بنما) عُيِّنَتْ لتحل محل السيد Tomás Duncan Jurado كممثلة لبنما في هذه الدورة؛
 - السيد Petter Nilsson (السويد) عُيِّنَ ليحل محل السيدة Pernilla Ivarsson كمثل للسويد في هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنَتْ لتحل محل السيد Rodney Hunter كممثلة للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة.
- 4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي: <http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>
- 5- وعُقدت الدورة السادسة والتسعون بعد المائة للجنة المالية بصيغة مختلطة بمشاركة بعض ممثلي الأعضاء حضوريا في مقر منظمة الأغذية والزراعة ومشاركة الآخرين افتراضيا. وأكدت لجنة المالية، عملا بالمادة السابعة من لائحتها الداخلية، أنها وافقت على تعطيل المواد التي يمكن أن تتعارض مع عقد دورة بصيغة مختلطة.
- 6- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الثالثة والتسعين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية:

- الجزائر
- بوركينافاسو
- كابو فيردي
- الصين
- الكونغو
- كوبا
- جيبوتي
- الجمهورية الدومينيكية
- السلفادور
- غينيا الاستوائية
- الكويت
- ليبيا
- موناكو
- رومانيا
- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
- جمهورية فنزويلا البوليفارية
- زامبيا

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022

- 7- استعرضت اللجنة الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج لعام 2022.
- 8- وأبلغت اللجنة بأن البرنامج أجرى تغييرات في عرض الحسابات بما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد زادت إيرادات البرنامج (14.4 مليار دولار أمريكي) ونفقاته المعترف بها (11.4 مليار دولار أمريكي) بنسبة 50 و29 في المائة على التوالي، في عام 2022، مما أدى إلى فائض قدره 3 مليارات دولار أمريكي. وبلغ صافي أصول البرنامج في نهاية عام 2022 ما قيمته 11.6 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت الميزانية النهائية القائمة على الاحتياجات 20.8 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2022، غير البرنامج، بالتشاور مع مراجع الحسابات الخارجي، سياسته المحاسبية لإثبات الإيرادات، بما يتماشى مع المعيار 23 من المعايير المحاسبية، وأعاد ذكر الأرقام المقارنة لعام 2021 مما أثر على الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول بقيمة 0.8 مليار دولار أمريكي، وغير تصنيف وعرض النفقات لتوفير معلومات إضافية. وأوصت اللجنة بأن يواصل البرنامج إجراء تعديلات على طريقة عرض الحسابات بما يتماشى مع اقتراحات مراجع الحسابات الخارجي.
- 9- وأعربت اللجنة عن تقديرها للحسابات السنوية المراجعة ورأي المراجعة غير المشفوع بتحفظات. ولاحظت المركز المالي القوي للبرنامج وأدائه، مشيرة أيضا إلى أن الاعتماد الكبير على عدد قليل من الجهات المانحة الرئيسية عرض البرنامج لمخاطر التمويل وأوصت بمواصلة تنويع قاعدة بيانات الجهات المانحة. وأعربت اللجنة عن تقديرها للإيضاحات المقدمة والتي تفيد بأن الفائض المرتفع بشكل غير عادي المبلغ عنه كان ناتجا أساسا عن فروق التوقيت بين إثبات الإيرادات الواردة في الربع الأخير والنفقات. ورحبت بالتغييرات في طريقة عرض الحسابات وأعربت عن قلقها من أن سياسة إثبات الإيرادات الجديدة يمكن أن تؤدي إلى تفاوت بين نوايا الجهات المانحة والمعالجة المحاسبية للمساهمات. وأبلغت اللجنة باعترام البرنامج ضمان إنفاق المساهمات المتعددة السنوات على مدى السنوات التي تحدها الجهات المانحة، مع ملاحظة أنه في بعض الحالات سيتم إثبات الإيرادات مقدما في الكشوف المالية.
- 10- وأعربت اللجنة عن تقديرها لتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وأخذت علما بنتائجه وتوصياته، وطلبت معلومات من الإدارة عن خططها لتنفيذ التوصيات. وحثت البرنامج على معالجة التوصيات في الوقت المناسب، مع الإحاطة علما بتعقيدات تنفيذ بعضها. وسلطت الضوء بشكل خاص على التوصيات المتعلقة بالإدارة المالية لتسويات التحويلات القائمة على النقد، وسياسة إثبات نفقات السلع الغذائية، وعملية كشوف المرتبات واستحقاقات الموظفين والالتزامات المتعلقة بهم، وممارسات التخلص من الممتلكات والمنشآت والمعدات لضمان الضوابط المالية السليمة. وأبلغت اللجنة بأن تنفيذ بعض التوصيات سيتطلب حولا جديدة بشأن النظم ووقتاً والحاجة إلى إعطائها الأولوية في ضوء قدرات المنظمة.
- 11- ووفقا للملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة بأن يوافق المجلس التنفيذي على الكشوف المالية السنوية لعام 2022 للبرنامج، إلى جانب تقرير مراجع الحسابات الخارجي.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الدعم

- 12- استعرضت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الدعم ورد الإدارة على التوصيات.

- 13- وحثت اللجنة البرنامج على تنفيذ توصيات المراجعين الخارجيين في الوقت المناسب لتخفيف المخاطر وضمان الشفافية والحوكمة الرشيدة. وأكدت إدارة البرنامج قبول التوصيات، مشيرة إلى أن بعضها سيحتاج إلى مزيد من التقييم لتحديد تكلفة التنفيذ وفي ضوء المناخ التشغيلي. وأتاحت خطة البرنامج للإدارة (2024-2026) فرصة للنظر في الرقابة على التمويل معالجة نقاط الضعف في الرقابة التي لوحظت في التقرير.
- 14- وأبلغت اللجنة بأن البرنامج يمثل لمعايير الأمم المتحدة وجهود الإصلاح في تنفيذ استراتيجية تسيير الأعمال، وأنه كان مشاركا نشطا في الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات، مثل إدارة الفئات، إذ تطوع لتجريب فئتين من بين أربع فئات مختارة. ومع وصول مشتريات السلع والخدمات إلى 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2022، تم التأكيد للجنة التزام البرنامج بتنفيذ إجراءات قوية بما في ذلك استكشاف نهج مستدامة، مثل وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية بيئية واجتماعية وبشأن الحوكمة أدرجت إدارة الموردين فيها.
- 15- وأبلغت اللجنة بأن البرنامج يلتزم بعمليات صارمة تتبع معايير سوق الأمم المتحدة العالمية لكل من شراء الأغذية والسلع والخدمات، بثلاثة مستويات لتسجيل الموردين على أساس مبلغ الإنفاق التقديري، ولكل مستوى متزايد من المراجعة والتوثيق ووثائق محددة مطلوبة للمشتريات الدولية مثل وثائق التصدير، وللمشتريات المحلية.
- 16- وحثت اللجنة البرنامج على ضمان تنفيذ جميع السياسات والتوجيهات ذات الصلة على مستوى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، وكذلك في المقر. وتم التأكيد للجنة أن شعبة عمليات سلسلة الإمداد ستعمل بشكل وثيق مع وظائف الامتثال في البرنامج على جميع المستويات وكذلك مع اللجنة لسلسلة الإمداد لضمان الإشراف السليم على خدمات الدعم.
- 17- وأوصت اللجنة بأنه نظرا للتغيرات في تسجيل الموردين، سيلزم تحديث دليل الشراء والتوجيهات ذات الصلة. وأبلغت اللجنة بأنه من خلال استعراض سير عمليات الشراء الجاري، تعمل شعبة سلسلة الإمداد على تطوير عمليات بسيطة لخدمة المنظمة الأوسع، وأن الدليل الموحد القادم سيغطي الأغذية والسلع والخدمات.
- 18- وطلبت اللجنة توضيحا بشأن كيف سيقوم البرنامج بجعل خدمات الشراء مركزية، مع فصل بعض الأنشطة على أساس التخصص، وأبلغت بأن شراء بعض الخدمات المتخصصة، مثل الطيران أو الشحن، تتطلب خبرة تقنية، وسيتم إجراء استعراض للجداول من خلال استعراض سير عمليات الشراء لتحديد المركزية والحفاظ على النزاهة. وتم التأكيد للجنة أنه سيتم الحفاظ على التوحيد، حيث إن هذه الخدمات تقدم تقاريرها إلى مدير شعبة سلسلة الإمداد.
- 19- ورحبت اللجنة بجهود البرنامج الرامية إلى تنفيذ إطار التوظيف الجديد وأعربت عن تقديرها لمنح البرنامج الأولوية لإصدار التوجيهات المؤسسية بشأن حفظ السجلات لملفات الموظفين. وحثت اللجنة البرنامج على ضمان اعتماده وتنفيذه من جانب المكاتب الإقليمية. وأبلغت اللجنة بأن البرنامج لا يزال يقوم بأعمال تحويل العقود في وحدات العمل المختلفة، ولا سيما بالنسبة لأنواع عقود المنتسبين، ولكنه ملتزم بتخفيض النسبة الإجمالية للقوة العاملة بموجب عقود المنتسبين. وحثت اللجنة من أن هناك حاجة إلى اعتماد نهج متوازن وتدرجي في هذا الصدد مع مراعاة الطابع الطارئ والدوري لأنشطة البرنامج في الميدان والاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية فضلا عن التكاليف الإضافية المتعلقة بتحويل العقود.
- 20- وأشارت اللجنة إلى أهمية تعزيز سياسة تكنولوجيا المعلومات والتوجيهات ذات الصلة، وشجعت بشدة البرنامج على تنفيذ التوصيات المرتبطة بها الداعية إلى إجراء استعراض لمشهد المعلومات والتكنولوجيا من أجل ترشيد استخدام النظم وتعزيز سلطة شعبة التكنولوجيا في الإشراف على شراء نظم تكنولوجيا المعلومات وتطويرها. وأبلغت بأنه بعد الموافقة على استراتيجية تكنولوجيا المعلومات الجديدة في أبريل/نيسان 2023، كان البرنامج يعمل على إرساء الجوانب التأسيسية، بما في ذلك تعزيز الحوكمة وهيكल مؤسسي.

21- ووفقاً للملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، حثت اللجنة إدارة البرنامج على تنفيذ التوصيات ضمن الإطار الزمني المحدد في الوثيقة.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الوقود

- 22- استعرضت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الوقود ورد الإدارة على التوصيات.
- 23- وأيدت اللجنة التوصيات الواردة في التقرير. ورحبت بالتأكيد بشرط تنفيذ ثلاث من التوصيات السبع عشرة، وتتطلع إلى تنفيذ التوصيات المتبقية بحلول نهاية عام 2024.
- 24- وشددت اللجنة على أهمية الإدارة الفعالة للوقود من خلال عملية موحدة، وإعطاء الأولوية للاتفاقات الطويلة الأجل، والمدفوعات النقدية المخفضة، وتحليل البيانات مع جمع قوي للبيانات عن إنتاج الطاقة لنظم البرنامج التي تعمل بالطاقة الشمسية.
- 25- وأوضحت الإدارة أن الأساس المنطقي للإشارة إلى أن بعض التوصيات تخضع لمزيد من الاستعراض يعكس الحاجة إلى إجراء تقييم أكثر تفصيلاً لتكاليف التنفيذ، وتحديد أولوياتها مقابل الطلبات الأخرى المتعلقة بوقت الموظفين والموارد.
- 26- وتلقت اللجنة إيضاحات بشأن ما يلي:

(أ) وضوح وإدارة نقص إمدادات الوقود الذي انعكس في سجلات المخاطر في بعض المكاتب القطرية ورصده بانتظام لتخفيف المخاطر.

(ب) نظم الإدارة البيئية في البرنامج التي تتماشى مع معيار ISO 14001، حيث كان مؤشر الأداء الرئيسي بشأن النسبة المئوية للمكاتب القطرية للبرنامج التي تنفذ نظم الإدارة البيئية (27 في المائة) أقل من هدف 2022 (40 في المائة).

27- ووفقاً للملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، حثت اللجنة إدارة البرنامج على تنفيذ التوصيات ضمن الجدول الزمني المحدد في الوثيقة.

التقرير السنوي للمفتشة العامة ومذكرة المديرية التنفيذية بشأنه

- 28- استعرضت اللجنة التقرير السنوي للمفتشة العامة ومذكرة المديرية التنفيذية بشأنه.
- 29- ورحبت اللجنة بالرأي الإيجابي الصادر عن مكتب المفتشة العامة والاستنتاج الذي يفيد بأنه لم يتم تحديد أوجه ضعف جوهرية استناداً إلى أنشطة الرقابة القائمة على المخاطر التي أنجزت في عام 2022. وأعربت عن تقديرها للنتائج الأكثر إيجابية لعمليات المراجعة في عام 2022، حيث كانت أغلبية كبيرة منها مرضية جزئياً مع الحاجة إلى بعض التحسينات. وأثارت اللجنة مرة أخرى شواغل قوية إزاء تكرار النتائج المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد، وإدارة المستفيدين، وعدم كفاية التوجيهات المؤسسية بشأن تطبيق مبادئ الاسترداد الكامل للتكاليف بالنسبة لسلسلة الإمداد، وإدارة الشركاء المتعاونين، ورصد البرامج. وأقرت إدارة البرنامج بهذه الشواغل ولاحظت أنه ستكون هناك خطة عمل قابلة للقياس ومحددة التكاليف لهذه المجالات، ورصد أقوى للتنفيذ لتحقيق نتيجة ناجحة. وتقاسمت اللجنة شواغل مكتب المفتشة العامة والإدارة من أن الموظفين في المستوى مد-1 وما فوق يمثلون حوالي 5 في المائة من جميع الموظفين قيد التحقيق.

- 30- وأشارت اللجنة أيضا إلى قلقها إزاء الزيادة المستمرة في عدد الشكاوى وعدد التحقيقات. وأبلغت بأن العدد الحالي للحالات لكل محقق لا يزال غير مستدام إذا كان توقع إنجاز عمل جيد وفي الوقت المناسب. وأعربت اللجنة عن دعمها لضمان أنه في حالة استمرار اتجاه التحقيقات، سيتم توفير موارد إضافية حسب الحاجة، وحثت إدارة البرنامج على تعزيز جهود الوقاية على وجه الخصوص، بدعم من مكتب المفتشة العامة، لتثبيت أو عكس اتجاه الادعاءات.
- 31- ووفقا للملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي للبرنامج علما بالتقرير السنوي للمفتشة العامة وحثت إدارة البرنامج على الاستفادة من الفرص المتاحة لمواصلة التحسين في مختلف المجالات التي أبرزها التقرير، مع إيلاء عناية خاصة للمسائل المتكررة التي أشارت إليها المفتشة العامة.

استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2022

- 32- استعرضت اللجنة استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2022.
- 33- واستمعت اللجنة إلى أن عملية الضمان التي قامت بها المديرية التنفيذية قد أسفرت عن مشاركة بناءة من 133 من كبار المديرين في البرنامج، الذين تم تأكيد رؤاهم بأدلة من نتائج الرقابة الداخلية والخارجية لإعداد استعراض الإدارة. وأبلغت اللجنة بأن مجالات الرقابة الرئيسية الأربعة اعتبارا من عام 2021 لا تزال تتطلب اهتماما مستمرا: ثقافة وسلوكيات مكان العمل؛ وإدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة؛ وإدارة المنظمات غير الحكومية؛ وإدارة المستفيدين وحلول تكنولوجيا المعلومات. وتم تزويد اللجنة بعروض أسعار مجهولة المصدر لإظهار الرؤى الغنية الواردة من إدارة البرنامج وإعطاء لمحة عامة عن الأحداث الجوهرية التي تم تصعيدها خلال هذه الفترة.
- 34- ورحبت اللجنة باستعراض الإدارة، معربة عن تقديرها للوثيقة المفيدة واهتمام إدارة البرنامج بأهم مخاطر الرقابة في المنظمة والتي تتماشى مع المسائل المماثلة التي أثرت في الوثائق الأخرى التي تم استعراضها خلال هذه الدورة.
- 35- وحصلت اللجنة على إيضاحات بشأن المسائل التقنية الرئيسية، بما في ذلك: وحصلت اللجنة على إيضاحات بشأن المسائل التقنية، بما في ذلك:

- أ) تبادل نتائج عملية الضمان للمديرية التنفيذية في جميع أنحاء العالم؛
- ب) إدراك تحديات المخاطر والرقابة الناشئة في المستقبل في بيان الرقابة الداخلية لتتبع التقدم من عام إلى عام وتحديد ما إذا كانت تحركت إلى أعلى ووصلت إلى مسألة رقابة عليا؛
- ج) زيادة وجهات الاتصال الميدانية لإدارة المنظمات غير الحكومية من خلال جهود بناء القدرات؛
- د) تحسين اللهجة في أعلى الهرم من خلال إعطاء الأولوية لثقافة مكان العمل من جانب فريق القيادة العليا والتغلب على التصورات المتعلقة بتطبيق التدابير التأديبية بصورة غير متكافئة، بما في ذلك من خلال إصدار التقرير السنوي عن الممارسة المتبعة في المسائل التأديبية؛
- هـ) الأنشطة الجارية لترقية الموظفين الوطنيين واستبقائهم؛
- و) تنفيذ خطة عمل البرنامج لمكافحة العنصرية؛
- ز) اشتمال حالة الاستجابة للرسالة المشتركة لموظفي البرنامج الصادرة في مارس/آذار 2022 إلى الإدارة بشأن التنوع والشمول والتقدم المؤسسي في هذه المجالات على الاهتمام المتجدد بهذه المسألة من جانب المديرية التنفيذية الجديدة؛
- ح) جهود الحد من المدة اللازمة لتعيين الاستشاريين؛
- ط) المبادرات الجارية لإدارة المواهب المحلية.

36- ووفقاً للملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، فإن اللجنة:

- (أ) حثت إدارة البرنامج على مواصلة اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الوثيقة لتخفيف المخاطر وضمان الاستخدام الأكثر كفاءة وفعالية لموارد البرنامج وحماية أصوله؛
- (ب) أوصت المجلس التنفيذي بالإحاطة علماً باستعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2022.

تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

- 37- استعرضت اللجنة التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.
- 38- وأبلغت اللجنة بأنه تم إغلاق 21 من أصل 46 توصية معلقة منذ الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2021، بمعدل تنفيذ نسبته 46 في المائة؛ ولا تزال 52 توصية معلقة بما في ذلك 27 توصية جديدة من الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022.
- 39- وتلقت اللجنة إيضاحات بشأن توصيات محددة بما في ذلك:
- (أ) التوصيات المتأخرة وعملية تمديد الموعد النهائي المطلوب وفقاً للسياسة الداخلية أو تغييرات النظم التي أخذت وقتاً لتنفيذها؛
- (ب) إطار إدارة المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك عمليات إدارة الاتفاقات الميدانية، مثل استخدام الفحوصات العشوائية، وتقييمات الأداء لتقييم أداء الشركاء من المنظمات غير الحكومية، وجهود رقمنة إدارة البيانات، مثلاً من خلال إطلاق نظام التذاكر لتتبع المسائل المطروحة والاستجابة لها؛
- (ج) أثر مركز حجوزات الأمم المتحدة لجهود استرداد التكاليف التي يبذلها البرنامج ومعرفة أن تحسينات المركز كانت تستهدف تعزيز الضوابط الداخلية بشأن التحقق وإعطاء الإذن للركاب، ولم تكن تتعلق مباشرة باسترداد الموارد.
- 40- ورحبت اللجنة بالتقرير والتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي وطلبت من إدارة البرنامج تقديم ردود كتابية على الأسئلة التقبئية إلى الأعضاء.
- 41- إن اللجنة:

- (أ) حثت إدارة البرنامج على تنفيذ التوصيات المتبقية المعلقة ضمن الجداول الزمنية المبينة في التقرير؛
- (ب) أوصت بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

- 42- استعرضت اللجنة التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للفترة من 1 أبريل/ نيسان 2022 إلى 31 مارس/ آذار 2023.
- 43- ورحبت اللجنة بالتقدم الذي أبلغت عنه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في مجالات مثل إدارة المخاطر وأمن الفضاء الإلكتروني والمراجعة الداخلية وإدارة الشركاء المتعاونين والتحقيقات. ولاحظت اللجنة مجالات المخاطر الرئيسية التي حددتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، بما في ذلك أمن تكنولوجيا المعلومات، وإدارة هوية المستفيدين، والتحويلات القائمة على

- النقد، وحالات التدليس والفساد على مستوى الشركاء المتعاونين، واتفقت مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على أنه ينبغي أن تعطي إدارة البرنامج الأولوية لهذه المجالات.
- 44- وأبلغت اللجنة بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد أشارت إلى الحاجة إلى تنسيق أنشطة وظائف الرقابة من أجل تجنب التداخلات والإرهاق في عمليات الرقابة، مما قد يقلل أثرها وقيمتها المضافة.
- 45- وفيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة، تلقت اللجنة إيضاحات تفيد بأنه في حين أن العملية كانت طوعية في البداية على مستوى المكاتب القطرية، فقد شملت جميع وظائف البرنامج تقريباً، وأنه يجري بذل جهود لمواءمة هذه العملية مع إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية.
- 46- وبما يتماشى مع توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بمشروع تحسين نموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه، أبلغت اللجنة بأن المشروع التجريبي المذكور يجري تجريبه في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية ويحظى باهتمام على أعلى مستوى. ويجري تحويل أمانة مشروع تحسين نموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه إلى مكتب لإدارة المشروعات من أجل الإشراف عن كثب على التنفيذ التجريبي للمشروعات وقياس التقدم. ويمكن توسيع نطاق المرحلة التجريبية، في حال نجاحها، لتشمل مناطق أخرى من أجل اكتساب نظرة ثاقبة إضافية بشأن الفوائد المحتملة، وسيتم وضع عمليات قوية لإدارة التغيير لتفعيل أي حل نهائي.
- 47- وأبلغت اللجنة بأن الشروط التي تُطبقها الجهات المانحة على مساهماتها وما يرتبط بها من تكاليف، أبلغت اللجنة بأن هذه الشروط تزداد تعقيداً. وعادة ما تغطي الجهة المانحة التكاليف الإضافية للإبلاغ غير المعياري من خلال مساهمات مباشرة إضافية على الرغم من الحاجة إلى نهج منسق بصورة أكبر فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ التي يتم التفاوض بشأنها في المكاتب القطرية.
- 48- إن اللجنة:
- (أ) أقرت بالدور المهم للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشجعتها في عملها الجاري؛
- (ب) أعربت عن تقديرها للتوجيهات التي قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في المجالات التي تقع تحت ولايتها، ولا سيما بشأن: تشجيع البرنامج على مواصلة عمله بشأن التنسيق بين وظائفه الرقابية المختلفة؛ وتنفيذ توصيات التقييم؛ ومنع سوء السلوك، خاصة بالنسبة للشركاء المتعاونين؛
- (ج) أوصت المجلس التنفيذي بالإحاطة علماً بالتقرير.
- تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج
- 49- استعرضت اللجنة تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2022).
- 50- وأيدت اللجنة استخدام البرنامج لآليات التمويل الاستراتيجي كوسيلة مهمة لزيادة كفاءة وفعالية عمليات البرنامج. وأثنت على استخدام البرنامج لآليات التمويل هذه وإدارة المخاطر المرتبطة بها.
- 51- وأقرت اللجنة بأن فعالية آليات التمويل الاستراتيجي تزداد عندما تتسم المساهمات بمستوى أكبر من المرونة، وشجعت البرنامج على دعوة الجهات المانحة إلى زيادة مرونة المساهمات التي تقدمها إلى البرنامج. ولاحظت اللجنة أن آليات التمويل الاستراتيجي، ولا سيما حساب الاستجابة العاجلة، ستستفيد من وجود قاعدة مانحين أكثر تنوعاً، وكذلك من مرونة المانحين في السماح بتجديد مواردها من خلال التمويل المتبقي.

- 52- وردا على الأسئلة التي طُرحت، تلقت اللجنة توضيحا بشأن:
- (أ) الجهود المبذولة "لتنشيط" حساب الاستجابة العاجلة، بما في ذلك إصدار توجيه جديد لتحسين المعايير التي تحدد الوقت الذي يمكن أن يستخدم فيه التمويل الاستراتيجي، وطلب التخصيص في عام 2023، والذي كان من المتوقع أن يبلغ 500 مليون دولار أمريكي ويتطلب مستوى أعلى من مساهمات الجهات المانحة؛
- (ب) التكاليف والفرص والمخاطر المترتبة على تنفيذ مرفق الإدارة الشاملة للسلع، بما في ذلك أهمية الفصل بين تخطيط الطلب ووظائف الاستعانة بالمصادر من أجل تعزيز الضوابط؛
- (ج) فوائد مرفق الميزنة الرأسمالية ضمن مظروف تمويل الخدمات المؤسسية، والذي يجري استخدامه لتجريب تأجير المركبات كجزء من جهود إصلاح الأمم المتحدة.
- 53- ورحبت اللجنة بجهود البرنامج لتعزيز المشتريات المحلية والمشتريات من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والتي زادت بنسبة 21 في المائة.
- 54- وأبلغت اللجنة بأنه تمشيا مع نهج السقف الدينامي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي للبرنامج، أي حد أقصى قدره 10 في المائة من المساهمات العالمية المتوقعة، تمت مواءمة سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع وحساب الاستجابة العاجلة مع توقعات المساهمة العالمية الجديدة لعام 2023، المنقحة من 11 مليار دولار أمريكي إلى 10 مليارات دولار أمريكي.
- 55- ووفقا للملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022.

استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

- 56- استعرضت اللجنة التقرير عن استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.
- 57- وأبلغت اللجنة بأنه على الرغم من الانخفاض في أحدث توقعات بشأن المساهمات العالمية لعام 2023 من 11 مليار دولار أمريكي إلى 10 مليارات دولار أمريكي، فإن الرصيد المتوقع في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة يظل أعلى بكثير من المستوى المستهدف الذي يعادل خمسة أشهر من نفقات دعم البرامج والإدارة، وأن ذلك أتاح لإدارة البرنامج مجالا لاقتراح تحويل 100 مليون دولار أمريكي إلى حساب الاستجابة العاجلة. وأبلغت اللجنة أن هذا التحويل لن يؤثر سلبا على الرصيد السليم في احتياطي تسوية دعم البرامج والإدارة.
- 58- ولاحظت اللجنة الحاجة المحتملة إلى طلب مستقبلي للموافقة على تجديد الحساب الخاص للتأمين الذاتي بسبب الوضع الاستثنائي في السودان.
- 59- ووفقا للملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، فإن اللجنة:

- (أ) لاحظت المعلومات المقدمة عن حساب تسوية دعم البرامج والإدارة والتوقعات الخاصة بالحساب في عام 2023؛
- (ب) أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على تحويل مبلغ 100 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتعزيز حساب الاستجابة العاجلة؛

¹ حساب الاستجابة العاجلة - احتياطي الطوارئ المنفذ للأرواح في البرنامج (يونيو/حزيران 2022).

مسائل أخرى

موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والتسعين بعد المائة

60- أبلغت اللجنة بأنّ من المقرر عقد الدورة المقبلة في روما في الفترة من 30 إلى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

الوثائق المقدمة للعلم

- تقرير المديرية التنفيذية عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة 4(و) من اللائحة العامة في عام 2022 (وثيقة FC 196/INF/2)